مجلة التربوي
Journal of Educational
ISSN: 2011-421X
Arcif Q3
معامل التأثير العربي 1.5
العدد 19

الموارد الطبيعية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بشمال غرب ليبيا وسبل تحقيق الاستدامة

معتوق علي عون[1]، عمار محمد الزليطني[2]، عرفات المهدي فريدات[3]
كلية الآداب/ الجامعة الأسمرية[1-2]، كلية العلوم الاجتماعية / جامعة الزيتونة[3]

المبحث الأول الإطار النظري للبحث:

تعتبر الموارد الطبيعية سواء المتجددة أو غير المتجددة من المقومات الضرورية لتحقيق التنمية، ومع ذلك لا يمكن أن تحقق التنمية هدفها وترقي هذه إلى مرتبة الاستدامة ما لم تستغل تلك الموارد بشكل أمثل ووفق أسس علمية تتماشى وتتوافق مع حاجيات الأجيال الحاضرة دون المساس بحقوق الاجيال القادمة، وبالتالي فإن التنمية المستدامة لا ترتبط فقط بحجم الموارد المتوافرة، وإنما ترتبط بألية وكيفية استغلال تلك الموارد واستخدامها وفق أسس علمية تتماشى مع أهدافها.

وتعتبر ليبيا من الدول التي تسعى لتغير هيكلها الاقتصادي الحالي المتوارث من الاقتصاد الاشتراكي الموجه المعتمد على القطاع العام، كما أن اعتمادها على تصدير النفط الخام كمصدر أساسي للدخل جعلها من دول اقتصاد الريع، مما جعل اقتصادها يتنافى مع الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة، ولم تحاول البلاد الانتقال إلى اقتصاد السوق المفتوح المعتمد على القطاع الخاص وخلق اقتصاد متنوع الدخل بدلا من النفط كمصدر وحيد للدخل. لذلك فإن هناك محاولات جادة من الخبراء المحلين ومن الجهات الحكومية المسؤولة لتغير هيكل الاقتصاد الليبي بحيث يكون قادرا على المنافسة الاقليمية كمرحلة أولى ومن ثم مواكبة الاقتصاد العالمي.

ونظرا لأن منطقة شمال غرب ليبيا الممتدة من مصراتة شرقا إلى الحدود التونسية غربا وبعمق أقصاه 250 كيلو متر من ساحل البحر المتوسط شمالا إلى أقصى أجزائها الجنوبية تعتبر من المناطق الجغرافية الهامة اقتصاديا، فموقعها الجغرافي يؤهلها أن تكون بؤرة اقتصادية محلية وإقليمية هامة، إضافة لامتلاكها العديد من الموارد الطبيعية التي تمكنها من تحقيق قفزة اقتصادية ملحوظة إذا ما تم استغلال تلك الموارد بشكل يتناغم مع متطلبات التنمية الاقتصادية المستدامة، وبالتالي تأتي هذه الدراسة لحصر أهم الموارد الطبيعية المتاحة في منطقة الدراسة من جهة، ثم دراسة الرؤية المستقبلية التي تسعى الدولة لتنفيذها من أجل تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

وتنبثق مشكلة الدراسة من محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية

- ماهي أهم الموارد الطبيعية المتوافرة في منطقة شمال غرب ليبيا والتي من الممكن استغلالها اقتصاديا، بحيث يساهم في خلق تنوع اقتصادي يكون أحد الركائز الهامة لتحقيق التنمية المستدامة المأمولة بالمنطقة والبلاد ؟
- ما هي سياسة الدولة المستقبلية لتحقيق التنمية المستدامة للدولة؟ وهل يمكن لهذا الجزء من البلاد أن يساهم في تحقيق ما تطمح الدولة لتحقيقه اقتصاديا؟

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الأهمية الاقتصادية الكبيرة لإقليم شمال غرب ليبيا من جهة، هذا إضافة إلى أهمية التنمية المستدامة التي تسعى دول العالم لتحقيقها من جهة أخرى.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لحصر ومعرفة حجم الموارد الطبيعية المتوافرة في منطقة شمال غرب ليبيا، إضافة إلى تسليط الضوء على سلبيات اقتصاد المنطقة والبلاد، فضلا عن الحلول والمقترحات التي ستساهم في تغير الهيكل التقليدي لاقتصاد المنطقة بشكل خاص والبلاد بشكل عام.

منهجية البحث

أتبعت الدراسة المنهجين الوثائقي والوصفي التحليلي، بالاعتماد على البيانات المتوفرة التي تناولت الموضوع، بالإضافة الي البحوث والدراسات المنشورة في المصادر المختلفة.

المبحث الثاني:

الموارد الطبيعية في منطقة شمال غرب ليبيا ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية فيها

تعرف الموارد الطبيعية بأنها عناصر الغلاف الجوي والصخري والغلاف المائي والغلاف الحيوي، ومنها ما يستغل استغلالا مباشرا كالمعادن والأسماك وقطع الغابات، ومنها ما يشكل عاملا أساسيا في عمليات الإنتاج الاقتصادي، كالماء والهواء والحرارة والتربة والتضاريس والتي تتحكم بالإنتاج الزراعي بشكل كبير. ويؤدي تنوع وكثرة واتساع الموارد الطبيعية لخلق ظروفا ملائمة لنمو الثروة القومية، وتحقيق نسب عالية من النمو الاقتصادي، ويضمن له الاستقلال عن المصادر الأجنبية في سد حاجاته (محمد عزيز، 1987). ووفقا لذلك سيتم التركيز دراسة وتحليل أهم الموارد الطبيعية بالمنطقة على النحو التالي:

أولا: موارد المقومات الطبيعية الجغرافية

1- الموقع الجغرافي

تقع منطقة الدراسة في شمال غرب ليبيا شكل (1) إلى الشمال من دائرة عرض 31:30 تقريبا يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الغرب جمهورية تونس ومن الجنوب بلديات بني وليد، غريان، يفرن، جادو، ونالوت، زمن الشرق بلدية سرت، وتظم 18 بلدية* شكل (2) وتبلغ مساحتها (54080) كيلومتر مربع.

شكل (1) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة

المصدر : الموقف العربي Libya stand /عدلت بواسطة البحاث

شكل (2) التقسيم الإداري لمنطقة الدراسة

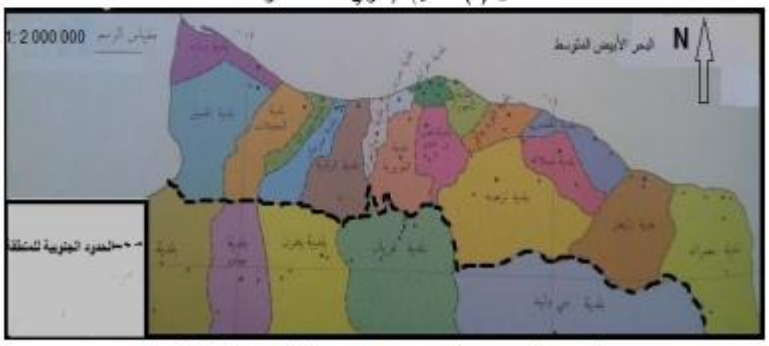

المصدر : بولسيرفس ، مخططات التطوير ، المنطقة غرب ليبيا المخطط الشامل 2000، تقرير

* التقسيم الإداري المتبع في هذه الدراسة هو التقسيم المعمول به حتى نهاية السبعينيات, نظرا لعدم ثبات التقسيم الإداري للبلاد بعد تلك الفترة.

ويتميز موقعها الاستراتيجي بعدة مزايا لها تأثيرات إيجابية مباشرة وغير مباشرة على إمكانية نجاح التنمية فيها، فوقوعها في شمال غرب البلاد على ساحل البحر المتوسط وقبالة السواحل الجنوبية لأوروبا أضفى عليها مكانة إقليمية استراتيجية، وبالتالي يمكن أن تكون مركزا لتجارة العبور وحلقة وصل بين دول جنوب أوروبا والدول الأفريقية جنوب الصحراء خاصة إذا ما تم تنمية طرق المواصلات البرية ما بينها وبين مناطق الجنوب الليبي. إضافة لكونها حلقة وصل بين مناطق شرق البلاد ووسطها وجنوبها من جهة ودول المغرب العربي من جهة أخرى، كما أن موقعها البحري يمنحها سهولة استثمار الموارد البحرية وبلتالي انخفاض التكلفة للصناعات السمكية.

كما أن موقع المنطقة الجغرافي والفلكي يسمح لها بتنمية صناعة السياحة فيها (سعيد الطيب 2001) فوقوعها ضمن المناطق المعتدلة الدفيئة المتميزة بعدم وندرة حدوث المتطرفات المناخية كغزارة الامطار والفيضانات المتتالية والأعاصير والثلوج أو ارتفاع درجات الحرارة بشكل كبير بدرجة تعرض حياة الإنسان للخطر تعتبر أحد عوامل الجذب السياحي، كما أن موقعها في منتصف القارة الأفريقية وامتلاكها لواجهة بحرية طويلة يجعلها مركزا هاما للمواصلات ولسياحة العبور، إضافة إلى إن قربها من قارة أوروبا له الأثر الفعال في تقليل تكاليف السفر فيؤثر إيجابيا في زيادة أعداد السائحين.

2- التضاريس

تتمثل أهم المظاهر التضاريسية في النطاقات التالية:

2-1- الشريط الساحلي مورفولوجية الساحل:

يتراوح اتساعه ما بين 10 – 15 كم ولا يزيد ارتفاعه كثيرا على مستوى سطح البحر والساحل منخفض رملي ومستقيم وخالي تقريبا من التعاريج والخلجان الساحلية في معظم أجزائه باستثناء بعض التجاويف البسيطة عند مصبات الأودية المحدودة التي تصل إلى البحر أو البروزات الصخرية التي استغلت لبناء الموانئ كميناء طرابلس في غرب المنطقة وميناء الخمس في وسطها وميناء مصراتة في شرقها، إضافة للعديد من البروزات الصغيرة الأخرى التي أقيمت عليها مرافئ الصيد في العديد من المدن الساحلية كزوارة والخمس وزليتن ومصراتة وغيرها، إضافة إلى وجود اللسان الرملي الذي يقع غرب مدينة زوارة مكونا جزيرة فروة (أبولقمة و القزيري 1997)

2-2- السهول الساحلية: وتتمثل في سهلي جفارة ومصراتة وتزيد مساحة الأول عن 17000 كيلو متر مربع ويظهر على شكل مثلث يقع رأسه في مدينة الخمس شرقا ويوازي ضلعه الجنوبي الحافة الشمالية للمرتفعات الغربية، بينما يوازي ضلعه الشمالي ساحل البحر المتوسط، ويقطعه مجموعة من

الأودية الجافة التي تصل مصباتها إلي البحر مثل وادي المجينين ووادي الهيرة، ويقع سهل مصراتة الي الشرق من سهل جفارة وهو أقل اتساعا ومساحة وتقطعه مجموعة من الأودية الجافة أيضا أبرزها وادي كعام ولبدة وغنيمة.

2-3- المرتفعات والهضاب الداخلية:

تخلو المنطقة من النطاقات الجبلية باستثناء بلديتي مسلاتة والخمس والتي ينتهي عندها الجزء الشرقي من منحدرات الجبل الغربي، بينما تقع الهضاب الداخلية إلى الجنوب من سهل مصراتة في بلديتي زليتن ومصراتة ويصل أقصى ارتفاع لها إلى 200 متر. وتنحدر العديد من الأودية من المنحدرات الشمالية لهذه الهضاب والمرتفعات باتجاه السهول الساحلية (شرف 1996).

ويتضح مما سبق إن المنطقة تخلو من النطاقات الجبلية المرتفعة والتي تكون عاملا للطرد البشري، كما أن وقوعها في أراضي سهلية مستوية تقريبا جعلها من مناطق التركز السكاني من ناحية وسهل عملية استثمار موارده الطبيعية من ناحية ثانية مما يسهل تنفيذ المشاريع الاقتصادية المختلفة، كما أن وقوعها إلى الشمال من منحدرات الجبل الغربي والهضاب الداخلية وفر لها المياه المنحدرة من الأودية واستغلالها ببناء السدود عليها واستغلال مياهها للأغراض المتعددة.

كما تؤثر مظاهر السطح على تحديد مسارات خطوط النقل المختلفة، فالمناطق التي تكثر بها النطاقات المرتفعة تتميز بطول خطوط النقل فيها وكثرة انحناءاتها لتجنبها المناطق المرتفعة وإتباعها النطاقات السهلية مما يزيد من تكلفة إنشائها وهذا ما يخلو وجوده بمنطقة الدراسة، كما أن خلو المنطقة من النطاقات الجبلية الشاهقة واتساع سهلها الساحلي يسهل إمكانية تشييد المطارات فيها، حيث أن لأشكال السطح دور مؤثر في تحديد مواقع المطارات والتي تبنى في لمناطق السهلية بعيدا عن المرتفعات تجنبا لخطر الاصطدام بالقمم العالية (الزوكة 2000).

ونظرا لتميز شواطئ المنطقة بالاستقامة وكثرة الكثبان الرملية فإن أجزاء طويلة منها تعتبر من مناطق الجذب السياحي ومن أهمها شاطئ جزيرة فروة، وشواطئ زوارة، وشاطئ جنزور، وشاطئ صرمان، وشاطئ تاجوراء، وشاطئ زليتن وشاطئ مصراتة (الطيب 2001). ويشير (بولقمة و القزيري 1997) إن الشواطئ الليبية عموما تتميز بموقع جغرافي هام مما يشجع على تنمية السياحة البحرية ومنها وقوعها في وسط السواحل الجنوبية للبحر المتوسط، وهو موقع يساعد كثيرا على تقوية مركز ليبيا السياحي، كما أن حوض البحر المتوسط أصبح قبلة السياح الأوربيين والأمريكيين، فضلا عن وقوع الشواطئ الليبية في عروض معتدلة، إضافة إلى تركز السكان في النطاق الساحلي ووجود

المدن الأثرية القديمة في هذا النطاق، وأخيرا سهولة الوصول للشاطئ لامتداد الطريق الساحلي الرئيسي بشكل موازي وقريب من الشواطئ من الشواطئ البحرية.

3- التربة:

يقصد بها الطبقة السطحية من القشرة الأرضية التي ينمو فيها النبات ويمكن استغلالها بعد استصلاحها أو معالجتها في الإنتاج الزراعي، وتحدد خصائصها الطبيعية والكيمائية مدى ملائمتها للإنتاج الزراعي، ويمكن تصنيف التربة في منطقة الدراسة الي:

1- التربة البنية المحمرة: وهي تربة واسعة الانتشار في سهل جفارة والمنطقة الوسطى وتشكل حوالي 54% من المساحة المدروسة في منطقة شمال غرب البلاد وبالتالي فهي الأوسع انتشارا بالمنطقة وتتميز بخصوبتها وصلاحيتها للزراعة.

2- تربة الوديان الرسوبية: وتسود في مصبات الأودية، وتتباين في صفاتها وخصائصها حسب طبيعة السطح الطبوغرافية لمنطقة الإرساب، وبالرغم لافتقارها للمواد العضوية والعناصر الغذائية، إلا أنها تحتوي على نسب كافية من البوتاسيوم وقليل من الفسفور الصالح لنمو النباتات، وتستغل للزراعة المروية والبعلية على حد سواء.

3- التربة الملحية وتربة السبخات: وتنتشر في مناطق واسعة في الإقليم الساحلي وخاصة بين الحدود الليبية التونسية غربا، وشرقا في مصراتة، وتتميز بانخفاض قدرتها الإنتاجية ولهذا يقتصر لاستغلالها لرعي الإبل نتيجة لقلة كثافة الغطاء النباتي.

4- التربة ذات القشور السطحية الصلبة: وتظهر في مناطق متفرقة في زليتن وبعض الأجزاء الغربية، وهي تربة ضحلة القطاع مع وجود طبقة صلبة على عمق 30 سم، وتستغل لزراعة الأعلاف.

ويتضح من خلال العرض السابق بأن أنواع الترب المنتشرة في المنطقة تعد من الترب الصالحة للإنتاج الزراعي بشكل مقبول، فالتربة المنتشرة في منطقة سهل جفارة وفي مناطق الأودية يمكن استغلالها للزراعة المروية، ويمكن استثمار الأنواع الأخرى في زراعة المحاصيل البعلية الحبوب والأشجار المثمرة على حد سواء، كما تستغل التربة غير الصالحة للإنتاج الزراعي لتربية ورعي الحيوانات.

4- المناخ:

نظرا لوقوع المنطقة بين دائرتي عض 32، 33 شمالا، فإنها تدخل ضمن المنطقة المعتدلة الدفئة ويمكن استعراض ودراسة عناصر المناخ على النحو التالي:

4-1- الحرارة

يصل المتوسط السنوي للحرارة إلى 20 درجة مئوية، ويتضح من الجدول (1) بأنها ترتفع صيفا وتنخفض شتاء. ويجب الإشارة هنا أنه من خلال تحليل بيانات درجات حرارة المنطقة اتضح أن معدل درجة الحرارة العظمى تصل أقصاها في شهر أغسطس لتصل إلى 31.7 درجة مئوية، بينما يصل أدنى معدل لدرجة الحرارة الصغرى في شهر يناير لتصل إلى 8.8 درجة مئوية (عون 2000).

جدول (1) المتوسط الشهري والسنوي لدرجة الحرارة بالمنطقة

البيان	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط
طرابلس	12.4	13.6	15.4	18.1	20.9	24.3	25.8	26.6	25.6	22.8	18.1	13.9	19.8
مصراتة	13.3	14.4	15.8	18.2	20.8	24	25.8	27.4	25.8	22.4	18.7	14	20
العزيزية	11.6	12.8	14.9	18.2	22.2	31.3	27.2	27.3	25.8	21.7	17.7	13.3	19.9

4-2- الرياح:

تهب على المنطقة عدة أنواع من الرياح ففي فصل الشتاء تهب نوعان من الرياح، هما الشمالية والشمالية الغربية المسببة في سقوط الأمطار، والرياح الجنوبية والجنوبية الغربية، أما في فصل الصيف فتهب الرياح التجارية الشمالية الشرقية التي تساعد على تلطيف درجة الحرارة صيفا، و تهب الرياح في فصلي الربيع والخريف من جميع الاتجاهات بنسب متفاوتة، وتعتبر رياح القبلي هي المميزة خلال فصل الخريف و إلى يستمر هبوبها لعدة أيام أحيانا وتصل سرعتها إلى أكثر من 60 كيلومتر في بعض الأوقات، ويصل متوسط سرعة الرياح بالمنطقة ما بين (20-25) كيلومتر في الساعة مع وجود تطرف نادر في زيادة سرعتها حيث وصلت إلى أكثر من 70 كيلو متر في الساعة سنة 1996 في شهر أبريل بمدينة مصراتة (عون 2000)

4-3- الأمطار:

يعد المطر ذا أهمية قصوى في المنطقة لغرض إنجاح الزراعة البعلية، والمتمثلة بالدرجة الأولى في محاصيل الحبوب وبعض الأشجار المثمرة، ويتراوح معدلات الأمطار السنوية بالمنطقة ما بين (205 – 329 ملم) جدول (2). تبدأ في التساقط خلال شهر سبتمبر بكميات قليلة وتنتهي في أواخر شهر مايو، وتتوزع على شكل هرمي له قمة واحدة متمثلة في شهر ديسمبر، ثم تأخذ في التناقص في الأشهر الأخرى.

جدول (2) معدلات تساقط الأمطار ببعض بلديات المنطقة

البيان	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط
طرابلس	62.9	36.5	36.5	12.3	4.3	1.2	0.2	0.4	13	35.9	55.4	80.5	329
الخمس	53.4	28.8	20.5	12.6	3.9	1.0	0.0	0.9	5.9	38.8	27.4	46.1	239
مصراتة	58.1	29.3	19.9	9.9	5.3	0.8	0.0	0.5	13.3	44.4	37.4	55.4	274
ترهونة	55.3	43.5	34.5	19.3	5.8	2.7	0.2	0.6	12.7	27.4	23.7	47	273
العزيزية	44.2	29.9	22	11.6	3.5	0.8	0.1	0.1	8.9	21.5	21.8	41.2	206

المصدر : مصلحة الإرصاد الجوية، طرابلس،البيانات المناخية لليبيا، من سنة 1960- 2009

ويؤثر المناخ على جوانب التنمية الاقتصادية من عدة جوانب وبدرجات متفاوتة، ويبدو تأثيره على الانتاج الزراعي هو الاكثر وضوحا، فدرجة الحرارة تؤثر على الإنتاج الزراعي من زاويتان رئيسيتان يتمثل أولها في (تأثيرها على مدة الإنبات)، حيث يتضح من الجدول (3) أن مدة الإنبات تزداد كلما انخفضت درجة الحرارة وتقل كلما ارتفعت درجة الحرارة، وبمقارنة ذلك بمعدلات درجات حرارة المنطقة يتضح إنها مناسبة لإنبات البذور. ويتمثل ثانيها في (مدى ملائمة درجات الحرارة لنمو المحاصيل الزراعية)، فلكل محصول زراعي ثلاث مستويات حرارية تؤثر في قدرته على النمو، وهي (الصغرى، المثلى، العظمى)، وبمقارنة بيانات الجدول (3)، بمعدلات حرارة المنطقة المعروضة بالجدول (4) إضافة إلى مقارنتها بيانات درجات الحرارة الصغرى والعظمى، يتضح أنها ملائمة لنمو جميع المحاصيل الزراعية التي تتوافق مع الظروف الطبيعية الأخرى.

وللمناخ تأثير كبير على نجاح صناعة السياحة فعلى سبيل المثال تشير الدراسات بأن المناخ المناسب للنشاط البشري هو الذى تتراوح معدل حرارته ما بين 20-27 درجة مئوية (صفي الدين 2001) وبمقارنة ذلك بمعدلات الحرارة بالمنطقة نجدها ملائمة لمزاولة النشاط السياحي.

جدول (3) العلاقة بين إنبات المحصول ودرجة الحرارة

المحصول	مدة الإنبات (يوم)			
	في 10 درجة مئوية	في 11	في 16	في 19
القمح	6	3	2	1.75
الشعير	6	3	2	1.75
الفول	7	6.5	4.75	1.75

المصدر : محمد خميس الزوكة، المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1997

جدول (4) درجة الحرارة المناسبة لنمو المحاصيل الزراعية

المحصول	الحد الأدنى	الحد الأعلى	درجة الحرارة المثلى
الشعير	5	37.5	27.5
القمح	5	42.5	27.5
الطماطم	18.3	26.6	24–21.1
البطيخ	18.3	35	29.4 –21.1
الخضروات	13	49	35 – 32
✦ العنب	12	43	38 – 21
✦ التين	12	43	38 – 21
✦ الرمان	14	40	38 – 21

المصدر: محمد خميس الزوكة، المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1997، ص74.

✦ المصدر: مخلف مرعي، التباين المكاني لأشجار الفاكهة وإمكانية تنمية زراعتها في العراق، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1980، ص 101.

وتعتبر الأمطار أيضا من العوامل الرئيسية المؤثرة على الإنتاج الزراعي بالمنطقة، فمن خلال مقارنة معدلات تساقط الأمطار بالمنطقة مع الاحتياجات السنوية للمحاصيل البعلية نجد أنها ملائمة للكثير منها فمثلا يزرع القمح عالميا في المناطق التي تتراوح معدلات أمطارها ما بين 250 – 1750 ملم، وينطبق نفس الحال على محصول الشعير والذي يتراوح الحد الأدنى لزراعته ما بين 35 – 40 ملم (الديب 1995) وخاصة في فترة الإنبات، وبالرغم من ذلك فإن معدلات أمطار المنطقة عرضة للتذبذب من عام لأخر مما يؤثر تأثيرا سلبيا على الإنتاج الزراعي، فعلى سبيل المثال وصل متوسط الأمطار في مصراتة سنة 1989 على 145.9 ملم، وإلى 142.3 ملم سنة 1993 ببلدية الخمس، وإلى 33.5 ملم فقط في بلدية زليتن سنة 1970 (عون 2000).

ولا تعتبر الرياح الهابة على المنطقة من العوامل المعرقلة لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية فيها، فمن خلال مقارنة بيانات سرعة الرياح فيها مع معيار تصنيفها اتضح إنها تصنف حسب سرعتها من الأقل إلى الأكثر إلى (هواء ساكن، هواء ضعيف، نسيم لطيف، نسيم لطيف جدا، نسيم معقول، نسيم منعش) وهذه السرعات لا تؤثر سلبا على جوانب الإنتاج الاقتصادي، فالرياح الهوجاء الشديدة الخطيرة هي التي يزيد سرعتها عن 66 كيلو متر (جودة، 1989) وهذا أمر نادر الحدوث.

ثانيا: الموارد المائية:

تتمثل أهم الموارد المائية في المنطقة فيما يلي:

1- المياه السطحية (الأودية) :-

تقدر كمية المياه السطحية في ليبيا بحوالي (200) مليون متر مكعب سنويا، منها 120 مليون متر مكعب سنويا في منطقة جبال طرابلس، (80) مليون متر مكعب سنويا في منطقة الجبل الأخضر، والجدير بالذكر أن 50% فقط منها يمكن حجزها لتكون مصدرا مائيا إضافيا يمكن استغلاله، ويوضح الجدول (5) أهم الوديان، ومساحة تجميع المياه بها، وحجم السدود وقدرتها التجزيئية.

جدول (5) أهم الوديان والسدود بالمنطقة

اسم الوادي	مساحة أحواض التجميع كم	قدرة تخزين السد م/ سنويا	متوسط التخزين السنوي مليون م سنويا
المجنين	579	58	10
كعام	2310	111	13
لبدة	174	5.8	0.89

المصدر: الهيئة العامة للإنتاج الزراعي،تقويم الوضع المائي بالبلاد ،مصلحة المياه والتربة، طرابلس، 1990.

2- المياه الجوفية:

تنقسم ليبيا من الوجهة الهيدرولوجية إلى خمس مناطق، منها أثنان في منطقة الدراسة الأول يتمثل في (منطقة جبال طرابلس ويشمل حوض سوف الجين، حوض غرب سرت، حوض الحمادة الحمراء)، ويتمثل الثاني في (منطقة سهل جفارة)، وتشير الدراسات التي أجريت على خزانات المياه الجوفية بالمنطقة في منتصف السبعينيات بان العمق التقريبي من سطح الأرض إلى السطح العلوي لخزانات المياه الجوفية العذبة ما بين 100 – 200 متر في معظم أجزاء المنطقة ويزداد العمق في أقصى أجزائها الجنوبية، وتتراوح نسبة ملوحتها ما بين 1 غرام/لتر إلى 2 غرام، وترتفع نسبة ملوحة المياه الجوفية في شرق مدينة مصراتة وأقصى الأجزاء الغربية للمنطقة لتصل إلى 4 غرام/ لتر (مصلحة المساحة 1978).

ثالثا: الموارد المعدنية

تتمثل أهم الثروات المعدنية في المنطقة في (أبولقمة والقزيري 1995):

- أملاح البوتاس وملح الطعام: وتوجد في سبخات سيدا بالقرب من ميناء زوارة وطرابلس ومصراتة.
- الجبس (كبريتات الكالسيوم المائية) وتوجد في مناطق متفرقة من سهل جفارة ويصل سمكه إلى 400 متر.
- رمل السليكا: ويوجد في جنوب طرابلس ويستخدم في صناعة الزجاج.
- رواسب الحجر الجيري: وتوجد في الخمس وزليتن وتستغل في صناعة الإسمنت.
- رواسب الحجر الرملي: وتوجد في جنوب بلدية طرابلس.
- فحم الليجنايت: يوجد منه شواهد في بلدية الخمس.

وعموما فالمنطقة لا تتميز بتوافر وتنوع الموارد المعدنية التي يمكن أن تكون عاملا مشجعا على قيام صناعات معتمدة على الخامات المحلية بالمنطقة، باستثناء صناعة الإسمنت والزجاج والملح.

رابعا: موارد الثروة البحرية (الثروة السمكية)

وفقا (لمنظمة الأغدية والزراعة للأمم المتحدة 2004) فإن إنتاج الأسماك من المياه الليبية بلغ 50000 طن متري سنة 2000 تقدر قيمتها بنحو 100 مليون دولار أمريكي، وكان ها الإنتاج يتألف من 21000 طن متري تقريبا من أسماك السطح الصغيرة (سردين، ماكريل، هورس ماكريل، بوقة)، ونحو 2000 طن متري من التونة زرقاء الزعانف، ونحو 24000 طن متري من خليط من أنواع أسماك القاع (أهمها البوري الأحمر، والشبوط، والوقر، والشيم، ودنتكس، والزناد، وباندورا، والأخطبوط، والحبار، والقرش، إضافة إلى 3000 طن متري من أنواع الأسماك الأخرى. وتعتبر منطقة غرب ليبيا من أهم مناطق صيد الأسماك بالبلاد ويوضح الجدول (6) بيان بالكميات التقديرية للأسماك التي تم اصطيادها في مصائد منطقة الدراسة. ووفقا (http://www.libya-al-mostakbal.org/news) فإن المياه الاقليمية الليبية تصنف كرابع منطقة اقتصادية في العالم، وعليه يمكن القول بأن الثروة السمكية بمنطقة الدراسة من الموارد الهامة التي تشجع على قيام صناعة تعليب الأسماك إذا ما فتح المجال أمام القطاع الخاص الأجنبي والمحلي لاستثمار، والبحث عن أسواق تصريف ذات ضريبة تصدير منخفضة، كما يجب الضغط على دول الاتحاد الأوروبي بطرق الدبلوماسية لتخفيض الضريبة على الصادرات السمكية الليبية.

جدول (6) الكميات التقديرية للأسماك التي يتم إنزالها بالأطنان المترية (من واقع مسح بالعينة سنة 2004)

أسم الميناء/ المرسى	كمية أسماك السطح	كمية أسماك القاع	المجموع
فروة	28	700	728
زوارة	7200	2920	10120
الزاوية	4080	320	4400
مرسى صبراتة	0	140	140
رأس الوصيف	0	315	315
مرسى سيدي زيد	0	140	140
مرسى ديلة	0	258	258
سيدي بلال	2228	83	2311
القصرية	0	236	236
باب البحر	1882	2921	4803
النادي البحري	1615	1489	3104
المقطع	0	146	146
رأس لامان	0	100	100
ميناء ومرسى الخمس	943	966	1909
زليتن	1650	257	1907
زريق	0	155	155
دزيرة	0	108	108
ميناء قصر أحمد	680	2000	2680

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الملامح الرئيسية لمصائد القطرية، 2005.

المبحث الثالث: الواقع الحالي لاقتصاد المنطقة وأولويات الحلول المقترحة لتحقيق التنمية الإستدامة

أولا: لمحة عن واقع الاقتصاد بالمنطقة.

إن وصف الهيكل الاقتصادي للمنطقة وواقعه الحالي لا يخرج من إطار وصف حالة الاقتصاد الليبي ككل، فجميع أجزاء الدولة الليبية لم تحظي بما تطمح اليه من تطوير وتنمية تجعلها تتمايز فيما بينها، بحيث يخلق فروقا تنموية مكانية ذات مميزات اقتصادية ملحوظة، باستثناء بعض الفروق النسبية التي حظيت بها كل من مدينتي طرابلس وبنغازي بسبب نزوح السكان اليهما من المناطق لريفية في بداية السبعينات لتوافر فرص العمل فيهما. وعليه فقد وصف الخبراء الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف وتصدير النفط بالاقتصاد المأساوي، وتغير وضعه نسبيا نحو الافضل مع اكتشاف النفط وتصديره في

بداية الستينيات ولكنه ظل يتسم بالتخلف بسبب قلة الخبرات الوطنية، وبالرغم من أن البلاد شهدت تنفيذ مجموعة من الخطط لتنموية متمثلة في (الخطة الثلاثية 1973–1975، والخماسية 1976–1980، والخماسية الثانية 1981–1986.)، إلا أنها لم تحقق النجاح الذي يمكن أن يرتقي بالبلاد إلى مصاف الدول الاقتصادية القوية، وذلك بسبب السياسة الاقتصادية المتبعة بحيث ظل الاقتصاد الليبي يصنف ضمن (اقتصاديات الريع لاعتماده الكبير على تصدير النفط الخام في الحصول على الموارد المالية، إضافة إلى سيطرة القطاع العام على جميع الجوانب الاقتصادية للدولة. و بالرغم من توافر موارد الطاقة في ليبيا فهي تمتلك اقتصادا من أقل الاقتصاديات تنوعا في منطقة المغرب العربي وبين البلدان المنتجة للنفط، ففي أوائل السبعينات اختارت ليبيا نظام الاقتصاد الموجه الذي حصر الاستثمار في الحدود التي تقررها الدولة، وفرض قيود صارمة على التجارة الخارجية، والاعتماد على سياسة الدعم وتهميش القطاع الخاص بشكل شبه كامل، وبالتالي أدى تدخل الحكومة الخانق في الاقتصاد على مدار عدة سنوات إلى حدوث تدهور متواصل في مناخ الأعمال، وانخفاض النمو الاقتصادي، وتدني مستوى المعيشة، وهشاشة أوضاع الاقتصاد الكلي، وزيادة تعرض الاقتصاد للصدمات الخارجية. وكان ضعف المؤسسات وعدم كفاءة الحوكمة من المعوقات الأخرى أمام التنمية الاقتصادية. وقد بدأ تدهور الأحوال الاقتصادية في منتصف الثمانينات مع انخفاض أسعار النفط العالمية، ثم تفاقمت الأحوال في التسعينات نتيجة العقوبات الدولية. وعقب رفع عقوبات الأمم المتحدة ف عام 2003، أخذ النشاط الاقتصادي يزداد بشكل مطرد لمدة سبع سنوات، وشهد بعض النمو للقطاعات غير الهيدروكربونية، وبالرغم من ذلك ظلت ليبيا من أكثر البلدان اعتمادا علي النفط، فكانت صادراتها من بين الصادرات الأقل تنوعا في العالم، وكان قطاعها الخاص الصغير معوقا بسبب أنتشار السيطرة الكاملة للدولة، والإخفاقات المؤسسية المعطلة، وعدم القدرة على توفير فرص عمل، وازدياد الاعتماد على العمالة الوافدة (شامي، وأخرون 2012).

ويمكن الاشارة هنا بان القطاع النفطي يسهم بنحو 56% من إجمالي الناتج المحلي في الفترة ما بين (2000– 2005). بينما أسهمت الخدمات بنسبة 28%، وقطاعات الزراعة والصناعة والنقل والتشييد بحوالي من 4–5% لكل منها (الحاج، واخرون 2006).

وبالرغم من قيام الدولة ببعض المحاولات المتعلقة بإشراك القطاع الخاص في تبني بعض المشاريع الاقتصادية إلا إن عدم وجود استراتيجية واضحة المعالم أسهم في انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي في البلاد والذي يعرفه (شيحان 2013) "بأنه ذلك الاقتصاد الذي لا يخضع للرقابة الحكومية ولا تسجل أعماله في سجلات الحسابات القومية، ولا يعترف بالقوانين والتشريعات الصادرة وهو لا

يشمل فقط الأنشطة غير المشروعة بل يشمل أيضا الدخول المصرح بها والناتجة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة"، وتشير الدراسات بأن الاقتصاد الخفي بدأ في النمو الملحوظ في النصف الثاني من عقد الثمانينيات وتزايد خلال التسعينيات، وإن حجمه تراوح في الدول النامية ما بين 35-44 % من إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول، وبما أن الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية فيمكن تعميم تلك النسبة على اقتصاده (علي 2005).

كما يعاني الاقتصاد الليبي من عدة سلبيات ومعوقات أخري والتي يجب إيجاد حلول لها لغرض تطويره، ويعتبر عدم الاهتمام بالمورد البشرى وتطويره من أهم السمات السلبية التي لازمت العاملين بجميع الأنشطة الإنتاجية الاقتصادية فلم تهتم الدولة في معظم المشاريع الاقتصادية بتتبع ومواكبة التكنولوجيا العالمية على أكمل وجه وإدخالها في العملية الإنتاجية إضافة إلى عدم تطوير وتنمية الأيدي العاملة عن طريق تكثيف الدورات التدريبية التي من الممكن أن تساهم في رفع القدرة الإنتاجية للعامل الليبي، إضافة إلى نقص الأيدي العاملة الوطنية بشكل عام، والماهرة منها بشكل خاص، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها سوء مدخلات التعليم العالي، إضافة إلى إهمال وعدم تطوير التعليم الفني والمهني التوفير القوى العاملة المدربة التي تحتاجها المؤسسات لاقتصادية بشتى انواعها.

ثانيا: الحلول المستقبلية لإعادة هيكلة اقتصاد المنطقة من أجل تحقيق التنمية المستدامة

تعرف التنمية المستدامة ووفق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية 1987 بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (عماري 2008)، وبالرغم من تعدد تعاريفها إلا أن جميعها تتمحور حول النقطتين الرئيسيتين التاليتين:

- إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التكنولوجيا والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. وبالتالي فهدفها الحفاظ على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية.
- استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.

إن أي محاولة لتطبيق التنمية المستدامة بليبيا بشكل عام لابد أن ترتكز على سرعة التخلص من النظام الاقتصادي الريعي الحالي المعتمد على استنزاف وتصدير النفط كمادة خام للخارج، إضافة إلى التخلص من سيطرة الدولة على كافة الجوانب والعمليات الاقتصادية من أجل الانتقال إلى اقتصاد

أفضل يقل فيه الاعتماد على القطاع العام ويساهم في تنويع مصادر الدخل. وعليه فإن ذلك يتطلب إدخال عدة إصلاحات وتغيرات جوهرية، ومن بين هذه الاصلاحات ما شرعت الدولة البدء في تنفيذه من فترة قريبة، ومنها ما تنوي تنفيذه مستقبلا ضمن خطط مرسومة طويلة الأجل، ومنها ما يجب إدراجه ضمن الخطط المستقبلية ويمكن سرد أهم تلك الإصلاحات على النحو التالي:

1- اصلاحات القوانين الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي:

يعاني الاقتصاد الليبي من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة ببعض الاقتصاديات النامية، كما أن هذه الاستثمارات تمتاز بالتذبذب من سنة إلى أخرى، وإن هيكلها لايزال محصورا في قطاعات محدودة جدا كالنفط، ويرجع ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى البيئة الاستثمارية المحلية المكبلة بأعباء التنظيمات الإدارية والبيروقراطية، فالخصخصة تسير ببطء، ونوعية البنية التحتية غير مناسبة بما فيه الكفاية، كما لا يزال السوق المالي بحاجة إلى الكثير من التطوير (الفارسي، الشحومي 2006). ونظرا لذلك وبهدف تحسين بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي وتقليل القيود المفروضة عليه فقد أصدرت الجهات المختصة بالدولة القانون رقم (9) لسنة 2010 بشأن تشجيع الاستثمار (مؤتمر الشعب العام 2010) ويهدف إلى تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية لإقامة مشروعات استثمارية ضمن إطار السياسة العامة للدولة وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص، ويهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تأهيل وتنمية العناصر الليبية فنيا ورفع كفاءتها وإكسابها مهارات متقدمة، وتوفير فرص العمل لها.
- العمل على نقل المعرفة والتقنية وتوطينها في الاقتصاد الليبي.
- المساهمة في إقامة أو تطوير أو إعادة تأهيل الوحدات الاقتصادية الخدمية والإنتاجية بما يساعدها على المنافسة ودخول الأسواق العالمية.
- تحقيق التنمية المكانية.
- زيادة وتنويع مصادر الدخل.
- ترشيد استهلاك الطاقة.

- استغلال المواد الخام المتوفرة محليا.

ووفقا لهذا القانون فإن المشاريع الاستثمارية يشترط فيها أن تحقق عدة مزايا إيجابية لدعم الاقتصاد المحلي: مثل المساهمة في تنمية وتطوير المناطق النائية، وإنتاج سلع للتصدير أو المساهمة في زيادة الصادرات منها، أو يكون من نتيجته الاستغناء عن استيراد سلع بصفة جزئية أو كلية، إضافة إلى توفير فرص عمل للعمالة المحلية بما لا يقل عن 30% والعمل على تدريبها، ودعم الروابط والتكامل بين أنشطة ومشروعات اقتصادية قائمة أو تخفيض تكاليف الإنتاج أو المساهمة في توفير مواد ومستلزمات تشغيل لها. ولغرض زيادة قدرة جذب المستمرين فقد شمل القانون على مزايا كبيرة لصالح المستثمر تمثلت في العديد من الإعفاءات الجمركية المتعلقة بالآلات والتجهيزات والسلع المنتجة لغرض التصدير وغيرها.

2-تحسين السياسة المصرفية

شهدت الفترة ما بين 1993-2004 اتخاذ بعض الإجراءات التي تستهدف تحسين السياسة النقدية والمصرفية، ومن أهمها صدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لعام 1993، ومن أبرز التغيرات التي تضمنها هذا القانون السماح بفتح مصارف محلية خاصة جديدة والسماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع و مكاتب تمثيل لها في ليبيا، ويشير (مصرف ليبيا المركزي 2010) إن الاتجاهات المستقبلية للسياسة النقدية والمصرفية تتضمن تنفيذ عدة خطوات هامة من شأنها أن تساعد على تطوير الاقتصاد المحلي ومن بينها: العمل على تعزيز رقابة مصرف ليبيا المركزي على المصارف المتخصصة، مع ضمان تحقيق الأهداف المرسومة لها، وتطوير سوق بين المصارف والسوق الثانوية، مع اتخاذ المزيد من الخطوات لتشجيع تطوير السوق، إضافة إلى استكمال تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتقوية الرقابة المصرفية وإعادة هيكلة وخصخصة النظام المصرفي، هذه فضلا عن تشجيع دور القطاع الخاص وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لإيجاد التنوع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما تشمل الاستراتيجية الاستعانة ببعض المؤسسات الدولية المتخصصة في مجال هيكلة وتحديث القطاع المالي، ومواكبة المستجدات التقنية الحديثة للعمل المصرفي والاستفادة منها في المجالات المختلفة.

3-تنويع مصاد الدخل بتشجيع القطاع الخاص بإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة) والاستفادة من تجارب بعض دول العالم:

أدى سيطرة الدولة المباشر على كل جوانب الاقتصاد تقريبا إلى إضعاف القطاع الخاص، وكما هو معروف فإن القطاع الخاص يشكل اليوم دعامة رئيسية لتنمية الاقتصاديات المحلية، فهو يمثل محور عملية التنمية الاقتصادية في معظم بلدان العالم المتقد والنامية على حد سواء، نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا و إمكانيات هائلة تمكنه من القيام بدور ريادي في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتؤكد الدراسات بوجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وأن نمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق بالاستثمارات الخاصة، كما تؤكد نتائج دراسة أعدها البنك الدولي شملت 50 دولة نامية وتقارن بين فاعلية الاستثمار العام والخاص على وجود علاقة موجبة بين حجم الاستثمار الخاص ومعدلات نمو الناتج المحلي (مولاي، بونوة 2010).

ويمكن الإشارة هنا بأن هناك بعض الدول النامية ذات الاقتصاد الريعي والمشابه للاقتصاد الليبي قد شعرت بأهمية القطاع الخاص في بناء الاقتصاد المحلي، ومن هنا يمكن التطرق و الاستفادة من برنامج الحكومة العراقية في مجال تطوير القطاع الخاص المتمثل في مشروع (استراتيجية تطوير القطاع الخاص 2014- 2030)، فقد نفذت في العراق خلال العقد المنصرم العديد من البرامج لدعم القطاع الخاص في العراق، و لكنها كانت ولم تزل إلى اليوم مجزأة ولا تندرج ضمن استراتيجية مترابطة أو خطة تتضمن إجراءات متعاقبة يمكن أن تستخدمها الحكومة في معالجة المشاكل التي تعرقل ظهور قطاع خاص فعال، وتهدف الاستراتيجية إلى أن تكون خارطة طريق لتوطيد مساعي الحكومة لتطوير القطاع الخاص في الفترة 2014- 2030، ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه الاستراتيجية إلى ان يحقق العراق نتائج أفضل بكثير في المؤشرات العالمية التي تقيس بيئة الأعمال في أي بلد، وأن تزداد إنتاجية القطاع الخاص، وتتعزز قدرته على التنافس، وأن يكون أكثر التزاما اجتماعيا وبيئيا، وأقدر على توفير المزيد من فرص العمل الجديدة، وستحقق الحكومة أهداف الاستراتيجية من خلال اتباع ثلاثة محاور، تحت مسمى الركائز التطويرية وتتمثل الركيزة الأولى في (فهم القطاع الخاص)، والركيزة الثانية (تحسين بيئة الأعمال)، والركيزة الثالثة (في برنامج تطوير المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة)، وهناك ركيزة رابعة (تتمثل في هيكلية التنفيذ، والتي ستنفذ عبرها الأعمال المخطط لها في الركائز التطويرية الثلاث)، ويتضمن الاطار الزمنى للخطة العراقية ثلاث مراحل متعاقبة وهي كالآتي:

المرحلة الأولى (2014– 2017): وستركز على تنفيذ أنشطة ذات أولوية لتحقيق نجاحات سريعة في تطوير القطاع الخاص، لاسيما تشكيل مجلس تطوير القطاع الخاص، إطلاق أنشطة الدعم المباشر للقطاع الخاص، تشريع وتديل القوانين والأنظمة الرئيسية، وتنفيد حملات توعية عامة لاطلاع المواطنين على التغيرات الإيجابية المتوقعة.

المرحلة الثانية (2018– 2022) وستستثمر النجاحات المتحققة في المرحلة الأولى بتنفيذ وتفعيل كل أنشطة الدعم المباشر، وستودي إلى توسيع حجم ونشاط القطاع الخاص، ليوفر 45% من الناتج القومي الإجمالي ونحو 35% من فرص التشغيل.، وبحلول عام 2022 ستكون إعادة هيكلة كل الشركات العامة قد أنجزت وأدخلت في شركات تكاملية مع القطاع الخاص عبر سلاسل قيمة وعناقيد تجهيز.

المرحلة الثالثة: ستنقل الحكومة تدريجيا إلى القطاع الخاص قيادة تنفيد استراتيجية القاع الخاص، وسيكون هنالك نمو سريع بحيث يساهم بما لا يقل عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي وموفرا 55% من فرص العمل.

ووفقا (الإسكوا 2011) فإن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أثار إيجابية على التنمية في الدول العربية ومنها (تعزيز النمو الاقتصادي، والازدهار الاجتماعي – توفير فرص العمل– زيادة القيمة المضافة في الناتج الإجمالي للاقتصاد – مكافحة البطالة والقضاء على الفقر– ترسيخ علاقات الترابط على صعيد الاقتصاد الوطني من خلال الترابط مع المشاريع الكبرى– تشجيع روح الابتكار والإبداع– جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشجيع استغلال الموارد المحلية، وتوسيع السوق– و تعزيز القدرة التنافسية للبلد). ومن هنا يمكن القول بأنه يمكن الاستفادة من تجارب العديد من الدول في مجال تطوير المشاريع الصغرى والمتوسطة، فعلى سبيل المثال تعتبر التجربة الماليزية بالرغم من قصر عمرها نسبيا من التجارب الناجحة في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث شكلت أكثر من 90% من إجمالي المشاريع الصناعية لسنة 2005)، وقد قدمت الحكومة الماليزية العديد من التسهيلات لغرض إنجاح تلك المشاريع كتأسيس هيئة متخصصة بتنمية هذه المشروعات سنة 1996، إنشاء بنك متخصص لتقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، تقديم التسهيلات المالية والضريبية، تقديم برامج تدريبية داعمة، تقديم المنح والحوافز النوعية لبعض الأنشطة المستهدفة (سلمان، 2009).

ونظرا لأن منطقة الدراسة من أهم المناطق الزراعية في البلاد فيجب العمل على تشجيع وزيادة الإنتاج الزراعي باتباع الأساليب الرأسية وربطها بالمشاريع الصغرى والمتوسطة للصناعات الغذائية

التي تتوفر لقيامها ونجاحها مواد خام زراعية كالصناعات المعتمدة على المنتجات الزراعة البعلية كالزيتون والنخيل وغيرها ، ويوضح (انجهام 2010) أن من بين الأساليب الواجب أتخادها لتطوير القطاع الزراعي تتمثل في زيادة الإنتاج الزراعي عبر وضع سياسة تشجيعية للأسعار، وإتباع سياسة التحديث وإدخال التقنية والتكنولوجيا، فضلا عن تكثيف حملات التوعية الزراعية.

وفقا إلى (انجهام 2010) فأن الزراعة تشكل دورا حيويا في دعم الاقتصاديات المحلية وخاصة للدول النامية، فقد أشار الاقتصادي أرثر ليوس إلي ضرورة الحاجة للنمو الزراعي مشيرا إلى تجربة بريطانيا التي قادت ثورة زراعية قبل الثورة الصناعية، وقد بدأ الاعتراف بدور الزراعة في التنمية الاقتصادية منذ بداية السبعينات حيث دعا صانعو السياسة والأكاديميون إلى مبدأ " الزراعة أولا" كاستراتيجية في التنمية، وعليه فأن مساهمة الزراعة في التنمية يتمثل في النقاط التالية: زيادة المعروض من الغذاء للاستهلاك المحلي- توفير العمالة في الاستخدامات الصناعية- زيادة حجم السوق المحلي للمنتجات المصنعة- زيادة المعروض من الادخارات المحلية- و الحصول على الصرف الأجنبي مقابل الصادرات الزراعية.

وتعتبر مشاريع صناعة تعليب الأسماك من الصناعات التي يمكن أن تحقق نجاحا جيدا في المنطقة لاتساع سوقها الداخلية خاصة إذا ما قامت الدولة بفرض قوانين حماية لها كفرض ضرائب على الصناعات السمكية المستوردة، كما يمكن تصدير الفائض منها في حالة البحث عن أسواق خارجية لا تفرض قيود جمركية عالية على مثل هذه الصادرات.

ومن بين المشاريع الاقتصادية التي يجب وضعها في الحسبان ضمن المشاريع الصغير والمتوسطة هي المتعلقة بصناعة السياحة نظرا لتوافر مقوماتها في منطقة الدراسة وخاصة السياحة البحرية والتي يعتبر تواجد المدن الأثرية عاملا مشجعا لنجاحها.

4- التخلص من الاقتصاد الخفي

نظرا لتفشي ظاهرة الاقتصاد الخفي كما ورد سابقا، فيجب على الحكومة الليبية مستقبلا العمل على التخلص منه ويمكن أن يتأتى ذلك بالبحث عن أسبابه والقضاء عليها وقد أوجز (علي 2009) أهم تلك الأسباب في: انخفاض مستوى الدخل وخاصة في ظل ارتفاع مستوى الأسعار، إضافة إلى ارتفاع مستوى الضرائب، كما أن الأنظمة الإدارية والقيود الحكومية المتبعة والمفروضة على الأنشطة الاقتصادية تعتبر سببا رئيسيا يجب الالتفات إليها وتعديلها، هذا فضلا عن ندرة السلع والتلاعب

بتوزيعها عبر قنوات غير مشروعة، هذا فضلاً عن غياب القيود على المشروعات الصغرى وسهولة تلاعبها بالضرائب.

5- الحد من استنزاف الموارد الطبيعية:

سوف يتم الإشارة هنا إلى التنبيه بخطورة الاستمرار في استنزاف ثلاثة موارد طبيعية هامة يرى الباحث بأن الاستمرار في استنزافها بشكل غير سليم من العوائق التي ستعرقل تنفيذ التنمية المستدامة. ويمثل النفط أهم هذه الموارد فالاعتماد الرئيسي على تصديره كمادة خام واعتباره المصدر الوحيد للدخل، حيث شكلت الصادرات النفطية 97% من إجمالي الصادرات في الفترة ما بين (2000-2005). (الحاج وآخرون 2006)، مما يعكس حجم الكارثة الاقتصادية التي وضعت البلاد ضمن قائمة الدول الريعية، وبالتالي فيجب أن تتضمن الخطط المستقبلية تنويع الاقتصاد الليبي من أجل تنويع مصادر الدخل. ويعتبر استنزاف المياه الجوفية من أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها البلاد وخاصة في منطقة سهل الجفارة حيث أدى التوسع في الزراعة المروية و ازدياد عدد السكان إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية وزيادة ملوحتها وقد أدى ذلك إلى حدوث عجز مائي سنوي جدول (7) ، مما يعنى أن ندرة المياه الجوفية قد تشكل عائقا أمام تنفيذ المشاريع الاقتصادية وخاصة الزراعية منها، مما يتطلب ضرورة معالجة هذه المشكلة والحد من الاستغلال المفرط لها والبحث عن العلاجات والبدائل كالتركيز على تغذية المياه الجوفية بالطرق العلمية. كما يعتبر استنزاف الثروة السمكية من المشاكل التي يجب أن تلتفت لها الحكومة الليبية، فقد أدت ظروف عدم استقرار البلاد إلى انتهاك سيادة المياها الإقليمية وقيام بعض الدول بالصيد غير المشروع داخلها، وتصل الكميات المسروقة إلى 21000 طن تناهز قيمتها 155 مليون يورو، وتباع بعد إدخالها للمصانع بقيمة 488 مليون يورو، وتجدر الإشارة هنا إن ليبيا تعاني أيضا من فرض قيود جمركية على تصدير الأسماك حيث تفرض تركيا نسبة 90%، ودول الاتحاد الأوروبي نسبة 110% على الصادرات السمكية الليبية وبالمقابل تعفى الصادرات التونسية من الضريبة داخل الاتحاد الأوروبي (http://www.libya-al-mostakbal.org/news)

جدول (7) الموازنة المائية للمياه الجوفية بالمنطقة

الحوض	الإمكانيات المائية المتاحة (مليون متر مكعب سنويا)	كمية المياه المستغلة (مليون متر مكعب سنويا)	العجز المائي (مليون متر مكعب سنويا)	النتائج المترتبة
سهل جفارة	240	1300	1060 -	هبوط شديد وتداخل مياه البحر
المنطقة الوسطى	275	421	146 -	هبوط ملحوظ في منسوب المياه في بعض المناطق

المصدر: حسن كشاش الجنابي،تحليل جغرافي لإمكانية تحقيق الأمن المائي في ليبيا، مجلة ديالي، العدد الحادي والأربعون، 2009 .

6- تفعيل مبدأ المشاركة الشعبية وتفعيل الإدارة اللامركزية

يقصد بالمشاركة الشعبية: تلك المشاركة القائمة على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية، مشاركة الأفراد والجماعات والقيادات في كل ما يتصل بالحياة في المجتمع المحلي بوجه عام، وفي كل ما يتعلق بتنمية موارد الناس الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بوجه خاص، يسهم فيها كل مواطن بما يستطيع أو يملك بدافع رغبة حقيقية نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية أخلاقية

وتعتمد المشاركة الشعبية على عدة مرتكزات أساسية منها: سيادة مبدأ الديمقراطية وحرية المواطنين في اختيار من يمثلهم لتأمين حق المشاركة الإيجابية شريطة أن يكون هذا التمثيل مستندا على الاختيار السليم، كما أن تفعيل مبدأ اللامركزية الإدارية يعتبر أساسا لتفعيل مبدأ المشاركة الشعبية بحيث تدير الاقاليم والمناطق أو البلديات شؤونها بواسطة ممثليها الذين يتم انتخابهم مما يشجع المواطنين في المشاركة الفاعلة في تنفيد المهام المحلية، ويمكن القول بان نجاح برامج التنمية يتوقف على وجود سلطة لامركزية فعالة، كما أن المجتمع يجب أن يكون على وعي كبير بمشاكله واحتياجاته ومعرفة الأولويات التي يحتاجها لغرض التطوير، إضافة إلى وجود الرغبة والدافعية للمشاركة في التغيير والتنمية، وأخيرا يجب أن تتضح للمجتمع الرؤية من المشاركة والتي غالبا ما تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة. وتنقسم المشاركة إلى نوعين هما: المشاركة المباشرة: والتي تعرف بأنها مشاركة مختلف فئات الشعب أو هيئات أو جماعات منتظمة في كل ما يتعلق بالعملية التنموية (غنيم 2001)، ويأخذ هذا النوع عدة أشكال أهمها اللامركزية الإدارية بحيث تنشأ مؤسسات وهيئات تخطيط

على المستوى الإداري المحلي، كما تتمثل في استشارة الأهالي من خلال الاجتماعات والمقابلات وغيرها، كما أنها تعتمد على مؤسسات المجتمع المدني وما تقوم به من برامج تطوعية، هذا فضلا عن القيام باستفتاء عام حول قضايا معينة، كما أن استخدام وسائل الإعلام يساهم في تفعيل مبدأ المشاركة المباشرة، ويتمثل الشكل الثاني في المشاركة غير المباشرة التي تحدث بواسطة أشخاص معينون وبتكليف من جهات معينة (قدومي 2008).

وبما أن الاقتصاد الليبي ظل طيلة العقود الماضية تحت سيطرة الدولة بتبنيها مبدأ الاقتصاد الموجه وسيادة مبدأ المركزية في التخطيط والتنفيذ فقد كان لغياب المشاركة الشعبية أمرا طبيعيا لنتائج السياسة الاقتصادية المتبعة. وعليه فإن صناع القرار في ظل النظام السياسي الجديد لأبد أن يتبنى مبدأ اللامركزية عند الشروع في بناء الهيكل الاقتصادي الجديد للبلاد لأنها ووفق آراء خبراء الاقتصاد تعد أحد النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشئون العامة المحلية للمجتمعات التي يعيشون بها، كما أنه بدون تطبيق سليم للامركزية لا يمكن القول بإمكانية تحقيق التنمية المستدامة، لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكلفة احتياجات المجتمع.

الخاتمة

النتائج: من خلال العرض السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

1- تعتبر منطقة شمال غرب ليبيا من المناطق المميزة على مستوى البلاد التي تتمتع بموارد طبيعية جغرافية تؤهلها لقيام تنمية اقتصادية مرموقة، بحيث تصبح منطقة جذب اقتصادي محلي وإقليمي، ويأتي الموقع الجغرافي وظروف المناخ والتضاريس في مقدمة تلك الموارد.

2- لا تشكل الموارد لمعدنية أهمية كبيرة لقيام تنمية صناعية معتمدة على المواد الخام المحلية باستثناء صناعة الإسمنت وصناعة الزجاج والملح.

3- تعتبر موارد الثروة السمكية من الموارد البحرية الهامة التي يمكن أن تشجع على صناعة تعليب الأسماك وخاصة إذا ما استقرت الظروف السياسية بحيث يؤدى إلى جذب الاستثمارات الخارجية.

4-ما زال الاقتصادي الليبي محتفظا بسمة التخلف باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل، إضافي إلى سيطرة القطاع العام على مكونات العملية الاقتصادية، وعدم فاعلية القطاع الخاص لحداثته وضعف مشاركته.

5-لتحقيق تنمية اقتصادية بمنطقة شمال غرب ليبيا بشكل خاص وليبيا بشكل عام يجب رسم خطة مستقبلية طويلة الاجل تتضمن: إصلاحات القوانين الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار المحلي والاجنبي، تحسين السياسة المصرفية، تنويع مصاد الدخل بتشجيع القطاع الخاص (بإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة) والاستفادة من تجارب بعض دول العالم، التخلص من الاقتصاد الخفي، الحد من استنزاف الموارد الطبيعية، وأخيرا تفعيل مبدأ المشاركة الشعبية وتفعيل الإدارة اللامركزية

التوصيات: توصي الدراسة الأخذ في الاعتبار ما يلي:

1-العمل على حصر الموارد الطبيعية في المنطقة وإعادة دراستها إحصائيا لتوفير قاعدة بيانات للخطط التنموية المستقبلية.

2-الاستفادة من تجارب الدول المشابهة لظروف الاقتصاد الليبي والتي تحولت باقتصادها من نهج الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

3-التعرف على تجارب الدول ذات نظام اقتصاد الريع ومعرفة خططها المزمع تنفيذها من اجل تنويع اقتصادها.

4-الإسراع في خلق الاستقرار السياسي للبلاد باعتباره الاساس لخلق تنمية اقتصادية شاملة مستدامة.

5-إصدار القوانين والتشريعات التي من شأنها تحد من استنزاف الموارد الطبيعية.

المصادر

- أبو لقمة الهادي، القزيري سعد 1995، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، طرابلس.
- أبولقمة الهادي، القزيري سعد 1997، الساحل الليبي، منشورات مركز البحوث والاستشارات، جامعة قاريونس (سابقا)، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي.

- الفارسي عيسى، الشحومي سليمان، 2006، "البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي" المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية، (تحت شعار نحو مناخ استثماري أفضل) طرابلس 29 أبريل 2006.
- الزوكة محمد، 2000، جغرافية النقل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.
- الجنابي علي 2009، "تحليل جغرافي لإمكانية تحقيق الأمن المائي في ليبيا، مجلة ديالى"، العدد الحادي والأربعون .
- الديب محمد 1995، جغرافية الزراعة- تحليل في التنظيم المكاني، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- الطيب صفي الدين سعيد،2001، "مقومات التنمية السياحية في ليبيا، دراسة في الجغرافية السياحية" رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2001.
- الحاج محمد، وآخرون، 2006، تقرير بعنوان: استراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الاقتصادي، والملحق الإحصائي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي.
- الاسكوا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) 2011، تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وخدمات البنية الأساسية، الأمم المتحدة، نيويورك.
- إنجهام بربرة، 2010 (ترجمة محسن حاتم)، الاقتصاد والتنمية، الطبعة الأولى، دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- بن محمود خالد 1995، الترب الليبية، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، بنغازي.
- سلمان ميساء، 2009، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.
- شامي رالف، آخرون، 2012، ليبيا بعد الثورة التحديات والفرص، صندوق النقد الدولي، واشنطن.
- شيخان شهاب، 2013، "اقتصاد الظل بين السببية والتحييد، العراق دراسة حالة"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5، العدد 10.
- شرف عبد العزيز 1996، جغرافية ليبيا، الطبعة الثالثة، الإسكندرية.

- عزيز محمد 1987، التخطيط الاقتصادي الشامل، الطبعة الأولى، منشورات جامعة قاريونس (سابقا)، بنغازي.
- عماري عمار، 2008، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- علي أسامة، الاقتصاد الخفي في ليبيا، أسبابه. حجمه، أثاره الاقتصادية، مصرف ليبيا المركزي، 2009).
- عون معتوق، 2000، "ظواهر التنوع والتركز الزراعي في المنطقة الساحلية (مصراتة– الخمس)" كلية الآداب بزليتن، جامعة ناصر، الخمس، ليبيا.
- غنيم عثمان، 2001، التخطيط أسس ومبادئ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- قدومي عبد المعطي 2008، منال عبد المعطي قدومي، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، حالة دراسية للجان الأحياء السكنية في مدينة نابلس، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا.
- مصرف ليبيا المركزي، 2010، تطور السياسة النقدية والمصرفية في الجماهيرية، ورقة مقدمة للدورة الاعتيادية الرابعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، طرابلس.
- مؤتمر الشعب العام (سابقا) 2010، قانون رقم (9) لسنة 2010، بشأن تشجيع الاستثمار، سرت.
- مولاي عبد الرزاق، بونوة شغيب 2010 "دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية– الجزائر دراسة حالة"، مجلة الباحث، العدد 7، 2010).
- مرعي مخلف 1980، "التباين المكاني لأشجار الفاكهة وإمكانية تنمية زراعتها في العراق"، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- مصلحة المساحة 1978، الأطلس التعليمي، أمانة التخطيط (سابقا، طرابلس.

http://www.libya-al-mostakbal.org/news